

Distr.: General
September 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ويقدم معلومات مستكملة عن المستجدات التي طرأت منذ تقديم تقرير المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/665). كما يصف التقرير الأعمال والأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بما في ذلك المساعدة التي قدمتها للجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتنتهي ولاية البعثة الحالية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ثانيا - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها هادئة على العموم خلال الفترة الخاضعة للاستعراض، وقلصت قوات الطرفين تمارينها وما يتصل بها من أنشطة في المواقع الأمامية على كلا جانبي المنطقة. وواصلت البعثة رصدتها الوثيق لمواقع القوات المسلحة الإثيوبية وقوات الدفاع الإريتري، فضلا عن مراقبة أنشطة الميليشيات والشرطة في المنطقة الأمنية وحولها. وظل التعاون مع كل تلك الكيانات جيدا بصفة عامة.

٣ - ورغم ما طبع الحالة العامة داخل المنطقة من استقرار نسبي، فإن زيادة الحوادث المحلية في الآونة الأخيرة يشكل مصدرا للقلق. فمنذ تقرير الأخير، تفاقم عدد الرعاة الإثيوبيين وقطعان الماشية التي تدخل المنطقة الأمنية يوميا في بعض النواحي من القطاع المركزي. وفي عدد من الأحيان، أطلقت الميليشيات الإثيوبية النار انطلاقا من أراضيها لتنبية الرعاة إلى وجود الميليشيات الإريتري في المناطق المجاورة. وخلال آب/أغسطس، وقعت عدة حوادث أكثر خطورة بمنطقة أرومو من المنطقة الأمنية (القطاع المركزي). وفي حادثين منفصلين، صوبت الميليشيات الإثيوبية أسلحتها نحو دوريات البعثة ردا على تحذيرها من



الدخول إلى المنطقة الأمنية. وفي ٩ و ١٠ و ١٢ آب/أغسطس، دخل ما مجموعه ١٠٢ فردا، معظمهم يرتدون بدلات القوات المسلحة الإثيوبية، المنطقة الأمنية في ناحية نهر درام درام داخل القطاع ذاته، حيث رفضوا المغادرة رغم احتجاجات البعثة المتكررة على صعيد القطاع. وبعد ذلك، قدمت البعثة احتجاجات قوية للسلطات الإثيوبية، بما فيها وزارتا الدفاع والخارجية. وردا على ذلك، أعرب مسؤولون إثيوبيون سامون عن أسفهم وأكدوا للبعثة أن تلك الحوادث لن تتكرر. وهذه الاقتحامات تمس سلامة المنطقة الأمنية، وتشكل بالتالي انتهاكا لاتفاق وقف الأعمال العدائية (S/2000/601، المرفق). ويمكن لهذا النوع من الحوادث أن يؤدي في حال تكرره، إلى تفاقم التوتر واحتمال نشوب نزاع فيما بين السكان في المنطقة الحدودية.

٤ - وفي القطاع الغربي، ازدادت حوادث سرقة الماشية عبر الحدود الجنوبية من المنطقة الأمنية. وقد بذلت البعثة جهودا ثابتة لعرقلة مثل تلك الأنشطة وفض التراعات على الصعيد القطاعي، بما في ذلك عن طريق تيسير تبادل الماشية عبر الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية. وفي هذا الصدد، اتسمت المنطقة الواقعة حول جسر حوميرا في القطاع الغربي بحساسية بالغة بسبب حوادث إطلاق النار الماضية. ومن أجل رصد المنطقة على نحو فعال، شيدت البعثة برجين للرصد، أحدهما عند أم حجر على الجانب الإثيوبي، والآخر في حوميرا على الجانب الإثيوبي. وقبل الطرفان كلاهما اقتراح البعثة بهذا الشأن. وتواصل البعثة، بالإضافة إلى ذلك، استكمال وتنقيح أنشطة الدوريات والرصد التي تضطلع بها في مجموع نواحي المنطقة الأمنية والمناطق المتاخمة لها، سعيا إلى الإحاطة بأفضل طريقة ممكنة بالأحداث والتطورات الحاصلة في الميدان.

٥ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة بين الطرفين، نفذت البعثة بتعاون وثيق مع الطرفين وبمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية، "عملية الرقاد في سلام"، وذلك باسترجاع وإعادة رفات الجنود الذين قتلوا وعثر عليهم في الفترة الأخيرة بساحتي القتال بالا وصاباليتا السابقتين في القطاع الشرقي. وتوجت العملية بتسليم ٢٢٠ جثة، في ٢٥ تموز/يوليه، إلى السلطات العسكرية الإثيوبية في بور، وذلك خلال مراسيم حضرها ممثلي الخاص، لغويلا جوزيف لغويلا، وقائد قوة البعثة.

حرية التنقل

٦ - لا يزال الطرفان يفرضان قيودا على حرية تنقل البعثة في المنطقة الأمنية والمناطق المتاخمة لها، وخاصة القطاع المركزي. كما عمدت بين الفينة والأخرى إلى فرض قيود على حرية تنقل المساعدين اللغويين المحليين العاملين مع دوريات البعثة، مما يشكل عاملا إضافيا

يعيق فعالية تلك الدوريات. وقد أخطرت السلطات المختصة بكلا البلدين بتلك القيود المفروضة على حرية التنقل، حيث أعادت تأكيد التزامها بكفالة حرية التنقل دون قيود لصالح موظفي البعثة.

٧ - ومن دواعي الأسف أنه لم يتحقق تحسن فيما يتعلق بالمشاكل المذكورة في تقارير السابقة والتي يواجهها موظفو البعثة لدى دخول ومغادرة إثيوبيا وإريتريا في مطاري العاصمة. فبالإضافة إلى اشتراط حصول موظفي البعثة على تأشيرة الدخول، وهو ما يحل بأحكام الاتفاق النموذجي لمركز القوات، قررت حكومة إريتريا أخيرا أن يحصل الركاب غير التابعين للبعثة والوافدين إلى إريتريا بواسطة شركات النقل الجوي التابعة للبعثة على الموافقة القبلية، رغم حصولهم على تأشيرة الدخول الإريتريّة. إن التدابير الجديدة تجعل من الصعب على شركاء البعثة، بمن فيهم ممثلو الجهات الضامنة والشهود على اتفاقي الجزائر، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة، أن يسافروا فيما بين البلدين، وذلك على نحو لا مبرر له، مما يضر بالجهود التي يبذلونها دعما لعملية السلام. وقد عارض ممثلي الخاص بقوة قرار حكومة إريتريا.

٨ - كما يؤسفني أن أبلغ عن استمرار تقاعس الطرفين عن التغلب على خلافاتهما فيما يتعلق بتخصيص مسار مباشر على ارتفاعات عالية لرحلات البعثة بين أديس أبابا وأسمرا. فالرحلات الأطول مسافة والأشد تعقيدا تنطوي على آثار أمنية خطيرة بالنسبة لموظفي البعثة، وأدت إلى حدود الآن إلى تكاليف إضافية تجاوز مجموعها ٢,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ولا يسعني، في هذه المرحلة المتقدمة من عملية السلام، إلا أن أهاب مجددا بالطرفين أن يعيدا النظر في مواقفهما بشأن هذه المسألة المهمة، وسأرحب بأي دعم تقدمه الدول الأعضاء، يكون من شأنه أن يساعد الطرفين في اتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغاء هذا الشرط المكلف والعشوائي والذي لا حاجة إليه.

لجنة التنسيق العسكرية

٩ - عقدت لجنة التنسيق العسكرية اجتماعيها السابع عشر والثامن عشر في ١٦ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه، على التوالي، في نيروبي. وشملت المواضيع التي ناقشت خلال هذين الاجتماعين إزالة الألغام لدعم عملية تعيين الحدود؛ واسترجاع وإعادة رفات القتلى في القطاع الشرقي؛ وتسريح القوات العسكرية للبلدين وإعادة هيكلتها؛ والجدول الزمني لترتيب الأنشطة الذي أصدرته مؤخرا لجنة الحدود، فضلا عن أمن الجهات المتعاقدة مع اللجنة وغير ذلك من المسائل المتصلة بترسيم الحدود. ومما يدعو للأسف أن الجهود التي

تبذلها اللجنة من أجل عقد الاجتماعات المقبلة للجنة بالتناوب بين العاصمتين لم تأت أكلها. ولذلك، فمن المقرر أن يعقد الاجتماع التاسع عشر في ١٧ أيلول/سبتمبر بنبروي.

مركز البعثة والمسائل ذات الصلة

١٠ - بلغ القوام الإجمالي للعنصر العسكري للبعثة في ٢٩ آب/أغسطس ٠٨٨ ٤ فردا من أصل القوام المأذون البالغ ٢٠٠ ٤. ويشمل ٣٧٦٢ جنديا، و ١١١ موظفا بالمقر، و ٢١٥ مراقبا عسكريا (انظر المرفق الثاني).

١١ - ويواصل ممثلي الخاص احتجاجه على قرار حكومة إريتريا بفرض التزامات الخدمة الوطنية على الموظفين المحليين، إلى جانب القيود المفروضة على استخدام البعثة للموظفين المحليين. وفي رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة إلى الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، أوضحت الأمانة العامة النظام القانوني الذي يسري على تعيين الأشخاص الموظفين محليا ووضعهم، كما أوضحت الالتزام الدولي الذي تخضع له إريتريا والذي يقضي بعدم تدخلها في توظيف أولئك الأفراد وأدائهم. ومع ذلك، تواصل السلطات الإريترية إصرارها على موقفها ومفاده أن من واجب الموظفين المحليين أن يؤدوا التزامات الخدمة الوطنية، وجرى احتجاز بعض الإريتريين العاملين لدى البعثة. وغني عن البيان أن معاملة الموظفين المحليين بهذا الشكل غير مقبولة. وفي مسألة لصيقة بذلك، أود أن أجدد ندائي إلى الحكومة الإريترية، وفقا للطلبات المتكررة لمجلس الأمن، من أجل توقيع اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة. وفي انتظار ذلك، يستمر الاتفاق النموذجي لمركز القوات ساري المفعول.

ثالثا - لجنة الحدود ولجنة المطالبات

لجنة الحدود

١٢ - خلال فترة الاستعراض، عقدت لجنة الحدود اجتماعين داخليين في نيويورك يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس، حيث ناقشت المسائل التقنية المتصلة بترسيم الحدود، بما في ذلك توجيهات الترسيم فيما يتعلق بالقطاعين الغربي والمركزي. ووجهت الدعوة إلى ممثلي الخاص لحضور جزء من الاجتماع، لإحاطة اللجنة بجهود اللجنة من أجل توفير الدعم لعملية الترسيم. كما ناقش وسائل وطرائق رصد أداء الطرفين لمسؤولياتهما المتمثلة في توفير الأمن للموظفين الميدانيين التابعين للجنة والشركات المتعاقدة معها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، تمكنت اللجنة بفضل العمل الميداني الإضافي الذي اضطلعت به في القطاع الشرقي من إعداد خرائط موسومة تبين الخط والمواقع المقترحة وأعمدة الحدود في

ذلك القطاع. ويتضمن المرفق الأول معلومات إضافية بشأن الأعمال الأخيرة للجنة الحدود وخطط الترسيم التي وضعها رئيسها.

١٣ - وواصلت البعثة، تنفيذاً لولايتها المعدلة بموجب القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢)، تزويد لجنة الحدود بالدعم في مجال الشؤون الإدارية والنقل والإمداد، فضلاً عن الاضطلاع بإزالة الألغام في المناطق الرئيسية دعماً لعملية الترسيم. وبالنظر لـ "الجدول الزمني لترتيب الأنشطة المقبلة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣" (S/2003/665/Add.1)، قامت البعثة بتنقيح خطة عملها بشكل إضافي، وكتفت أنشطتها في مجال إزالة الألغام بالمناطق الحدودية، بما في ذلك طرق الوصول إلى مواقع الأعمدة الحدودية المحتملة. على أن وضع اللمسات الأخيرة على تلك الخطوط يظل رهيناً بتسليم لجنة الحدود للمعلومات الكاملة فيما يتعلق بالأمكان الدقيقة لمواقع الأعمدة. وبينما تم مؤقتاً إنشاء أماكن مواقع الأعمدة بالقطاع الشرقي، لم تحدد بعد تلك الأماكن في القطاعين الغربي والمركزي.

١٤ - وعلى غرار ما ذكرت في تقارير السابقة، تمول من صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات لترسيم الحدود وتعيينها تكاليف إزالة الألغام من قبل مقاولين مدنيين وشركات ترسيم الحدود المتعاقدة، بالإضافة إلى توفير دعم النقل والإمداد للمكاتب الميدانية للجنة الحدود. وفي الوقت الراهن، يبلغ مجموع التبرعات والتعهدات للصندوق الاستثماري حوالي ١٠,٤ ملايين دولار. وأشارت في تقريرها السابق إلى أن ثمة حاجة إلى توفير مبلغ ٤,١ ملايين دولار إضافية على الأقل لإتمام ترسيم الحدود برمتها. ومن أصل ذلك المبلغ، ثمة حاجة عاجلة إلى توفير ٢ مليون دولار لمنح تلك العقود، بحيث يتسنى الشروع في عملية الترسيم بالقطاع الشرقي كما هو مقرر.

لجنة المطالبات

١٥ - صدرت الأحكام الأولى للجنة المطالبات الخاصة بإريتريا وإثيوبيا، المنشأة عملاً بأحكام المادة ٥ من اتفاق الجزائر للسلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وكانت الأحكام تتعلق بمعاملة أسرى الحرب من جانب إثيوبيا وإريتريا إبان نزاع ١٩٩٨-٢٠٠٠. وفيما أشارت اللجنة إلى اعتقادها أن الطرفين ملزمان بأهم المبادئ الأساسية المتعلقة بأسرى الحرب، انتهت إلى ١٢ حكماً عن مسؤولية إريتريا عن انتهاك القانون الدولي، وتوصلت إلى ٨ أحكام ضد إثيوبيا. أما أخطر مسائل المسؤولية ضد إثيوبيا فتتعلق بعدم توفير الغذاء المناسب والمأطلة في إعادة الأسرى إلى وطنهم. وأما أخطر مسائل المسؤولية ضد إريتريا فتخص رفض السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة مخيمات أسرى الحرب في الفترة ما بين أيار/مايو ١٩٩٨ وآب/أغسطس ٢٠٠٠،

حيث تقاعست عن حماية الأسرى من القتل لدى القبض عليهم وأجازت الإساءة البدنية والعقلية المعممة والمتواصلة.

رابعاً - إزالة الألغام

١٦ - رغم تواصل إحراز التقدم في عملية إزالة الألغام، ما فتئت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديداً لحياة سكان البلدين وعائقاً لعملهم، وذلك يسري أيضاً على موظفي الأمم المتحدة وأفراد العمليات الإنسانية العاملين في الميدان. فمن بداية حزيران/يونيه إلى منتصف آب/أغسطس، وقع ١٤ حادثاً متعلقاً بالألغام والذخائر غير المنفجرة بالقطاعين الغربي والمركزي، وأدى ذلك إلى مقتل مدنيين وإصابة سبعة عشر مدنياً آخر بجروح. وأجريت تحقيقات، وأعدت تقارير أولية عن نتائجها ثم وزعت على الأطراف المعنية. وتدل تحقيقات البعثة على أن بعض الألغام في القطاع الغربي زرعت حديثاً على يد أشخاص مجهولين. ونظراً لتكاثر الحوادث في الفترة الأخيرة، أعد مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة استجابة متكاملة تمكن البعثة من مواجهة تفاقم عدد الحوادث، كما أصدر في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٣ تقييماً منقحاً لخطر الألغام والذخائر غير المنفجرة. فمن مستهل حزيران/يونيه إلى ١٠ آب/أغسطس، دمر عمال إزالة الألغام التابعين للبعثة ٦٢ لغماً و ٨٢١ من الذخائر غير المنفجرة، كما خلصوا ٢,٤ مليون متر مربع من المساحة الأرضية و ٢٨٢,٥ كيلومتر من الطرق من الألغام. وأكمل في أواسط تموز/يونيه ٢٠٠٣ التحقق من سلامة الممرات وإزالة الألغام من الطرق في القطاع الغربي.

خامساً - التطورات الإنسانية

١٧ - يظل الجفاف في إثيوبيا وإريتريا يمثل مصدر قلق رئيسي بالنسبة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في البلدين، حيث يبلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية ١٣,٢ مليون شخص ونيفا في إثيوبيا و ٢ مليون شخص في إريتريا. ونظراً لخطورة جفاف هذه السنة وانتشاره في كلا البلدين، يجعل سوء التغذية أعداداً متزايدة من الأشخاص، ولا سيما الأطفال والحوامل، عرضة للمرض والسقم والموت. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح هناك تسليم حالياً بأن التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية واستفحال ظروف الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمثلان آثراً جانبياً للآزمات الإنسانية، كالأزمة الحالية التي يشهدها القرن الأفريقي. وإذا روعي في الحالة القائمة نقص الخدمات الصحية العامة وندرة الموظفين المدربين، فإن أثر جفاف هذا العام سيستمر سنوات عديدة. ومما يبعث على التفاؤل أن إثيوبيا وإريتريا كلتاهما

ملتزمين التزاما كاملا الآن بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لمعالجة مشاكل تواتر الجفاف والفقر. وأحث المانحين مرة أخرى على مواصلة تقديم الدعم لبرامج المساعدة الغوثية، فضلا عن الاستراتيجيات الطويلة الأجل وما يتصل بها من مبادرات داخل البلدين معا.

١٨ - ونظرا لخطورة الحالة، عيّنت السيد ماري أتهيساري مبعوثي الخاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبعد الزيارة التي قامت بها مطلع ذلك الشهر السيدة كارولين ماكأسكي، نائبة منسق عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، قام مبعوثي الخاص بزيارته الأولى إلى المنطقة في تموز/يوليه واجتمع برئيسي إثيوبيا وإريتريا، فضلا عن كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي جماعة المانحين ووكالات الأمم المتحدة. وأعرب عند عودته عن سروره للمستوى العالي من الالتزام بجهود الإغاثة التي تبذلها الحكومتان وشركاء الأمم المتحدة على حد سواء. غير أنه أبدى قلقه العميق، بالرغم من المستوى الجيد للتعهدات بتقديم المواد الغذائية وغير الغذائية إلى إثيوبيا، من القصور في التعهدات بتقديم المعونة الغذائية وغير الغذائية إلى إريتريا. وأحث جميع المانحين على إجراء استعراض دقيق لوثيقة الاستعراض نصف السنوي لعملية النداء الموحد لإريتريا في عام ٢٠٠٣ والإضافة إلى النداء لإثيوبيا المشترك بين الحكومات والأمم المتحدة، وعلى المساهمة بسخاء في النداءين المتعلقين بالبلدين.

المشاريع السريعة الأثر

١٩ - أُنجزت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ما مجموعه ٧٧ مشروعا سريع الأثر في مجالات المياه والتعليم والصحة والصرف الصحي، وتمت الموافقة على ٣١ مشروعا إضافية، باستخدام الأموال من الميزانية المقدّرة فضلا عن التبرعات من حكومات النرويج وهولندا وأيرلندا. وبما أن سكّان المناطق الحدودية ما زالوا يعانون من آثار الجفاف والصراع، فإن المشاريع السريعة الأثر تقوم بدور هام في تحسين معيشة أفراد تلك المجتمعات. وتلك المشاريع مفيدة جدا كذلك في توطيد أواصر العلاقات الجيدة بين أفراد البعثة والسكان الذين يعمل هؤلاء الأفراد وقيّمون بين ظهرائهم. لذا، أمل أن يواصل المانحون دعم الصندوق الاستئماني بتبرعات إضافية.

وباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٠ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بذل جهودها المتعلقة بمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعُقدت الدورة التدريبية الثالثة عشر المعنونة "تدريب المدربين" في تموز/يوليه. والموظفون الذين قام مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة بتدريبهم مؤخرا، فضلا عن أفراد الوحدات

الذين تم استبدالهم مؤخرًا، استفادوا بشكل خاص من خضوعهم للتدريب مع أعضاء رابطة تضم أشخاصًا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إريتريا. وفي إطار جهد يرمي إلى الوصول إلى عدد أكبر من الناس، تلقى بعض السكان المحليين تدريبًا على التوعية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت التوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق إحاطات استفاد منها حوالي ٩٠٠ طالب وموظف من المدارس الواقعة في منطقة البعثة.

سادسا - حقوق الإنسان

٢١ - وجّه ممثلي الخاص رسالة إلى السلطات الإثيوبية في ٦ آب/أغسطس يطلب فيها السماح لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بالوصول إلى مخيمات اللاجئين الواقعة في المناطق المحاذية للمنطقة الأمنية المؤقتة، وخاصة المخيم الواقع بالقرب من شيهارو حيث تم إيواء حوالي ٦٠٠ ٥ لاجئ وطالب لجوء إريتري. فقد مُنعت البعثة حتى الآن من زيارة هذا المخيم الذي يضم حوالي ٣ ٥٠٠ شخص من قبيلة كونا ما غادروا غاس باركا على أثر انسحاب القوات الإثيوبية من المنطقة. وتجري مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا مناقشات مع السلطات الإريترية والإثيوبية بشأن العودة الطوعية لأفراد قبيلة كونا ما.

٢٢ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أُعيد ما مجموعه ٢١٣ إثيوبيا و ٦ مدنيين إريتريين إلى بلديهما برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية في إطار عمليتين متزامنتين عبر نهر ميريبي في القطاع الأوسط.

٢٣ - وتتطلب احتياجات الأطفال المشردين واللاجئين والذين انفصلوا عن أهاليهم من طرفي الصراع مزيدا من العناية. وما يقلق بشكل خاص المسائل المتصلة بعدالة الأحداث، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي للأطفال. فإن قاصرا إريتريا قيد الاحتجاز منذ نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣ بعد أن عبر الحدود إلى إثيوبيا بصورة غير مشروعة أُعيد جمعه بأسرته في ٢٥ حزيران/يونيه بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أُعيد بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية ثلاثة قاصرين إريتريين آخرين إلى بلدهم وأُعيد جمعهم بأسرهم بعد أن كانوا قد احتُجزوا في ظروف مشابهة.

٢٤ - ويساعد تواجد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في المنطقة على ردع انتهاكات حقوق الإنسان وعلى تشجيع ورصد تنفيذ المعايير والقوانين الدولية لحماية حقوق المدنيين ورفاههم، بمن فيهم الأطفال. غير أن البعثة لا تزال تواجه صعوبات في الوصول إلى المدنيين الإثيوبيين الذين أوقفهم المسؤولون الأمنيون الإريتريون داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع

الشرقي. ولا يزال مكان وجود أربعة رجال من العفر، الذين شهد حفظة السلام توقيفهم في ٢٥ حزيران/يونيه، مجهولا.

سابعاً - الإعلام

٢٥ - تواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا نشر المعلومات عن عملية السلام والعمل الذي تقوم به عن طريق وسائل متنوعة، بما فيها البرامج الإذاعية التي بُثت عبر الأثير على الموجات القصيرة لتصل إلى المستمعين في معظم أرجاء إريتريا وأجزاء من إثيوبيا. وأبدى السكان المحليون اهتماما كبيرا ببرنامجين وثائقيين، عنوان الأول "الخطوات الأولى نحو السلام" والثاني الذي بُث مؤخرا وعنوانه "الخطوات المقبلة نحو السلام"، اللذين أنتجتهما البعثة.

٢٦ - وأبرزت في تقريرها المرحلي الأخير قيمة أربعة مراكز لخدمات التوعية تابعة للبعثة أنشئت في المقام الأول لتزويد عامة الناس في البلدين بمعلومات موثوق بها ويسهل الحصول عليها عن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة دعماً لعملية السلام. ويواصل المركزان في إثيوبيا الموجودان في أديس أبابا وميكيلي اجتذاب عدد متزايد من الزوار. ولكن يؤسفني أن أفيد بأن المركزين في إريتريا يواجهان صعوبات. فقد وضعت السلطات الإريتريّة اعتباراً من ١٧ حزيران/يونيه حارساً مسلحاً ويرتدي الزي الرسمي تابعا لقوات الدفاع الإريتريّة عند مدخل مركز التوعية في بارينتو، في القطاع الغربي، يدقّق في بطاقات الهوية وغالباً ما يمنع الزوار الإريتريين من دخول المركز. وفي ١٠ تموز/يوليه، استُبدل الحارس المسلح بأحد أفراد الشرطة العسكرية التابعة لقوات الدفاع الإريتريّة غير مسلح ويرتدي ملابس مدنية. وفي ٢٢ تموز/يوليه، وُضع شرطيان غير مسلحين خارج مركز التوعية في أسمرة. ورداً على المداخلات المتكررة من جانب ممثلي الخاص وموظفيه، أشارت السلطات الإريتريّة إلى واجبتها في "حماية الأطفال الإريتريين" من معلومات معينة. وأثيرت المسألة أيضاً مع الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة. ولا يزال مركزاً التوعية في إريتريا مفتوحين في الوقت الراهن. ولكن ينبغي إعادة تقييم وضعهما في المستقبل في حال استمرت القيود الموضوعة على زيارتهما من جانب عامة الناس في إريتريا. وأناشد إريتريا أن تعيد النظر في موقفها وأن تسمح لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بمواصلة تزويد الشعب الإريتري بمعلومات قيمة عن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بصورة عامة وعن عملية السلام بصورة خاصة.

ثامنا - الجوانب المالية

٢٧ - خصّصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٢٨/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبلغ ١١٨,٤ مليون دولار، بمعدل ١٥,٧ مليون دولار في الشهر، للاستمرار في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي حال قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فإن تكلفة الاستمرار في البعثة تُحدّد بالمبلغ الذي توافق عليه الجمعية العامة. وحتى تاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ٥١,٩ مليون دولار. وحتى تاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٣,٣ ١٣٠,٦ ملايين دولار.

تاسعا - الملاحظات

٢٨ - جاء من قبل في هذا التقرير أن الحالة العامة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المحاذية لها، لا تزال وآمنة بشكل عام. ولا تدل المواقع العسكرية للطرفين على أي نية لديهما باستئناف أعمال القتال. وبالفعل، فقد واصلتا التشديد على حاجتهما إلى السلام بغية التركيز على التحديات التي يواجهها محليا. وتحملني هذه التأكيدات على التفاؤل، وأثني على الحكومتين لمواصلة التزامهما باتفاقات الجزائر.

٢٩ - غير أن تكرار الحوادث على الصعيد المحلي تزايد في المنطقة الأمنية المؤقتة وحوالها، مما يدعو إلى القلق. وقد يدل هذا التزايد على تنامي عدم الارتياح لدى السكان الذين يعيشون في المنطقة الحدودية الناجم عن انعدام اليقين الذي يلزم الوضع في أي حدود غير مرسومة. لذا، أحثّ الحكومتين على بذل قصارى جهودهما للحيلولة دون وقوع حوادث عبر الحدود قبل أن تتفاقم الحالة. غير أن الأهم هو أن يسعيا بشكل حثيث إلى إنجاز رسم الحدود.

٣٠ - ويذكر أعضاء مجلس الأمن أن لجنة الحدود أصدرت في تموز/يوليه في إضافة إلى تقريرها التاسع جدولا زمنيا لترتيب الأنشطة التي تعتزم الاضطلاع بها. وكان البند الأول من ذلك الجدول تعيين موظفي اتصال ميدانيين لما تبقى من أنشطة رسم الحدود. وأجرت إريتريا تلك التعيينات، وينبغي أن تقوم إثيوبيا بالمثل. وبالإضافة إلى ذلك، تضمّن الجدول الزمني المباشرة في نهاية آب/أغسطس بالمسح الوقائي لمنطقتي تسيرونا وزلامبيسا، فضلا عن التقييم الميداني لمواقع العواميد في القطاعين الغربي والأوسط. ونظرا لعدم تعيين موظفي اتصال

ميدانيين إثيوبيين، علاوة على أن المكاتب الميدانية للجنة لا تزال تنتظر الضمانات الأمنية اللازمة من الطرفين، فقد تعذر على اللجنة أن تباشر أعمال المسح الميدانية. ويجدر التذكير بأنه ينبغي وفقا للجدول الزمني لإنجاز أعمال المسح تلك في أيلول/سبتمبر (القطاع الأوسط) وتشيرين الأول/أكتوبر (القطاع الغربي). وسيشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر اختبارا بالغ الأهمية لمدى التزام الطرفين بالعملية حيث من المقرر أن يبدأ نصب العواميد في القطاع الشرقي. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية قيام الطرفين ببذل قصارى جهدهما لتمكين اللجنة من التقيّد بالجدول الزمني. وأهيب بالحكومتين أن تتعاونتا تعاوننا كاملا مع اللجنة ومكاتبها الميدانية بغية رسم الحدود في أقرب وقت ممكن.

٣١ - ويتطلب إحلال السلام الدائم، على النحو المشار إليه في تقريرى السابق، قيام علاقة بين الطرفين تمكنهما من معالجة أي مشاكل قد تنشأ بينهما بالطرق السلمية. ويمثل الشروع في حوار سياسي بين الحكومتين خطوة هامة في ذلك الاتجاه بغية التوصل إلى تطبيع العلاقات في نهاية المطاف. وللأسف، لم يُقدم أي من الطرفين في الأشهر الثلاثة الماضية على خطوات ملحوظة لتعزيز علاقات حسن الجوار. ونتيجة لذلك، ما زال الطرفان حتى الآن في حالة "سلام بارد" لا تدرّ المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها التي عادة ما يحصل عليها شعبان يتقاسمان حدودا طويلة.

٣٢ - ويجب ألا تفقد عملية السلام زخمها. فقد بُذل قدر كبير من الموارد والجهود والوقت الثمين منذ انتهاء أعمال القتال من جانب الطرفين نفسيهما، فضلا عن المجتمع الدولي والداعمين الرئيسيين لعملية السلام. وفي حين أن الخطوات النهائية في عملية السلام قد تكون الأصعب، فهي أيضا الأكثر أهمية لمستقبل البلدين وينبغي اتخاذها عاجلا وليس آجلا. وينبغي على الطرفين بالطريقة الطوعية نفسها التي شكّلا بموجبها لجنة الحدود واختارا أعضائها أن يقبلوا قراراتها ويساعدانها في رسم الحدود بسرعة. ويتعيّن على إثيوبيا وإريتريا في الوقت نفسه أن تسلّما بأواصر الحوار التي تجعل منها الجغرافيا أمرا محتوما وبأن تطبيع العلاقات، بالرغم من صعوبته، سيعود بالنفع الكثير على البلدين وشعبيهما.

٣٣ - والمجتمع الدولي على استعداد لمساعدة الطرفين على إنجاز ذلك. غير أن التأخير في رسم الحدود يدعو إلى القلق، على النحو المشار إليه في البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٧ تموز/يوليه (S/PRST/2003/10)، ولا سيما نظرا لتكلفة عمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في وقت يتزايد فيه الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والمثال على ذلك التطورات التي حصلت مؤخرا في أماكن أخرى من القارة الأفريقية. فقد شكّلت البعثة لأغراض محددة ولم يكن القصد منها مطلقا أن تكون بعثة دائمة. وأن الألوان لكي يتم

مساعدة الطرفين بشكل يتسم بقدر أكبر من النشاط على التقيّد بنص وروح اتفاقات الجزائر وإنجاز العملية دون مزيد من التأخير. ويستطيع بعض أصدقاء وحلفاء الطرفين المقربين أن يقوموا بدور بالغ الأهمية في ذلك الخصوص. وينبغي على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في غضون ذلك أن تواصل الاضطلاع بولايتها الأساسية التي أوصي بتمديدتها لفترة ستة أشهر إضافية حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٣٤ - وسيحتاج الطرفان أثناء عملية رسم الحدود إلى الدعم الكامل، السياسي والمالي على حد سواء، من جانب المجتمع الدولي. فالجاعة التي تسبب بها الجفاف في إثيوبيا وإريتريا تؤدي بحياة الكثيرين من السكان الذين ما زالوا يعانون من آثار الصراع. وفي حين أن التزام البلدين برسم استراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة الأسباب الكامنة وراء تكرار الجفاف والفقر يدعو إلى التفاؤل، فإنني أحث المانحين من جديد على مواصلة تقديم دعمهم السخي لبرامج المساعدة الغوثية. وبالإضافة إلى ذلك، تستدعي الحاجة تقديم تبرعات عاجلة إلى الصندوق الاستئماني لرسم الحدود.

٣٥ - وأود في الختام أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، وجميع الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لما يقومون به من عمل دؤوب وشاق دعماً لجهود الطرفين من أجل إحلال سلام دائم. وأنا ممتن أيضاً للمساهمة التي لا تقدّر بثمن من جانب فريق الأمم المتحدة القطريين والموظفين الميدانيين الآخرين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وللدعم المستمر من جانب الدول الأعضاء المهمة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عما تبديه لجنة الحدود من تصميم وإصرار.

التقرير العاشر عن أعمال لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية

١ - هذا هو التقرير العاشر للجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية وهو يغطي الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٢ - وإثر صدور التقرير التاسع كمرفق للتقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2003/665)، أصدرت اللجنة وثيقة بعنوان "الجدول الزمني للأمر المتعلق بالأنشطة المقبلة اعتباراً من ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣" نُشرت كإضافة لذلك التقرير.

٣ - ويستمر الاضطلاع، ضمن الحد الممكن، بأنشطة ترسيم الحدود وفقاً لذلك الجدول الزمني. وفي أعقاب تلقي تعليقات الطرفين في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على المسح التقييمي لمواقع الأعمدة الذي أجرته اللجنة للقطاع الشرقي، أصدرت اللجنة تعليماتها لفريق ترسيم الحدود بالاضطلاع بأعمال ميدانية إضافية معينة في ذاك القطاع. ثم أعد أمين اللجنة خرائط معلّمة تبين، في ما يتعلق بذاك القطاع، الخط المنصوص عليه في قرار ترسيم الحدود والمواقع المقترحة للأعمدة الحدودية. وقد أرسلت هذه الخرائط إلى الطرفين في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وكما هو منصوص عليه في تعليمات ترسيم الحدود الصادرة عن اللجنة، لدى الطرفين خمسة عشر يوماً للإدلاء بتعليقاتهما على هذه الخرائط.

٤ - وفي مطلع تموز/يوليه، أقرت لجنة العقود بمقرر الأمم المتحدة اختيار المفاوضين لـ "نصب الأعمدة الحدودية" و "مسح الأعمدة الحدودية بعد البناء" على طول الحدود. ولدى توقيع العقود التي يجري حالياً التفاوض بشأنها، بالإمكان البدء في نشر الموظفين وفي شحن المعدات من قبل المفاوضين إلى القطاع الشرقي، على أن يحدد الجدول الزمني لنصب الأعمدة الفعلي فور الانتهاء من ذلك.

٥ - ولا تزال الاستعدادات جارية لنصب الأعمدة في القطاعين المتبقين. وفي آب/أغسطس عقدت اللجنة اجتماعات داخلية لحل قضايا تقنية محددة تتصل بترسيم الحدود في ذينك القطاعين. وبعد النظر في تعليقات الطرفين في ٢٤ كانون الثاني/يناير و ١٥ نيسان/أبريل و ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، أصدرت اللجنة تعليمات إلى فريق ترسيم الحدود بتنفيذ خطة العمل الواردة في الجدول الزمني للأمر المتعلق بالأنشطة المقبلة اعتباراً من ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بما في ذلك التحضير للمسح الوقائي لتسيرونا وزالامبيسا والتقييم الميداني لواقع الأعمدة في القطاعين الأوسط والغربي. وقد أبلغت هذه التعليمات إلى الطرفين في ٢٢ آب/أغسطس.

٦ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ قدم الطرفان تعليقاتهما على تقرير المستشار الخاص المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عملاً بالفقرة ١٥ بء من تعليمات ترسيم الحدود، المتعلقة بتزاع نشب بين الطرفين بشأن ضباط الاتصال التابعين لكل منهما. وأبلغ قرار اللجنة بشأن هذا النزاع إلى الطرفين في ٧ تموز/يوليه وصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن حملت الرمز S/2003/752 مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويناشد هذا القرار الطرفين تعيين ضباط اتصال جدد وتعديل تعليمات ترسيم الحدود بحيث تسمح بتبادل المعلومات الأساسية المتعلقة بضباط الاتصال. واستجابة لذلك، أشعرت إريتريا اللجنة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بتعيين ضباط الاتصال التابعين لها.

٧ - وفي أواخر تموز/يوليه وافقت إريتريا على إنشاء أماكن إقامة للمقاولين ومرافق لتقديم وجبات الطعام في بارينتو. ولا تزال التحضيرات جارية لإنشاء مرافق مماثلة في أديغرات وأسباب.

٨ - ويعتبر توفير الأمن لموظفي المكتب الميداني ولعمال المقاولين أمراً أساسياً لعملية ترسيم الحدود. وفي ضوء النشر الوشيك لعمال المقاولين في القطاع الشرقي وأنشطة الترسيم المستمرة الواردة في الجدول الزمني الحالي في القطاعين الغربي والأوسط، ذكرت اللجنة الطرفين بمسؤوليتهما الكاملة والحصرية، ضمن المناطق الخاضعة لسيطرتهما، عن كفالة سلامة جميع العاملين في ترسيم الحدود. وطلبت اللجنة تحديداً إلى الطرفين القيام - بالتشاور مع المسؤول عن المسح - بوضع إجراءات مفصلة تكفل أمن جميع العاملين في ترسيم الحدود، بما في ذلك ترتيبات الاتصال على جميع المستويات اللازمة (الحكومة المركزية والمحلية، والمشاركين بين الوزارات والسكان المحليين)، وتيسير دور بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في رصد هذه الأنشطة على نحو ما أكدته، من جملة ما أكدته، قرار مجلس الأمن ١٤٦٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٩ - وتواصل اللجنة، تمشياً مع ولايتها، العمل على "ترتيب ترسيم سريع" للحدود بين إثيوبيا وإريتريا. إلا أنه، رغم الجهود التي تبذلها اللجنة، لا يزال الامتثال للمهلة الزمنية التي يلحظها الجدول الزمني للأمر المتعلق بالأنشطة المقبلة اعتباراً من ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣ يعتمد أساساً على إبداء تعاون دون تحفظ بين الحكومتين، بما في ذلك إصدار موافقات سريعة على الرحلات وعمليات تفتيش المواقع.

(توقيع) سير ايلييه لاوترباخت

رئيس اللجنة

٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات حتى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	ضباط الأركان	الاجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٦			٦	
الأردن	٧	٩٤٦	١٥	٩٦٨	
ألبانيا	٣		٢	٥	
أستراليا			٢	٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٣	٤١	
أوكرانيا	٧			٧	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢			٢	
أيرلندا					
إيطاليا	٥	٦١		٦٦	١٦
باراغواي	٢			٢	
بلغاريا	٥		٢	٧	
بنغلاديش	٧	١٦٨	٤	١٧٩	
بنن			٢	٢	
البوسنة والهرسك	٩			٩	
بولندا	٦			٦	
بيرو	٢			٢	
تونس	٢		٣	٥	
الجزائر	٨			٨	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨		٣	١١	
جنوب أفريقيا	٥		٥	١٠	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٨			٨	
زامبيا	١٠		٤	١٤	
سلوفاكيا		١٩٨	٣	١٩٦	
سنغافورة					
السويد	٦			٦	
سويسرا	٤			٤	
الصين	٦			٦	
غامبيا	٤		٢	٦	
غانا	١١		٧	١٨	

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	ضباط الأركان	عناصر الدعم الوطنية	المجموع
فرنسا			١	١	
فنلندا	٧	١٨٣	١٢	٢٠٢	
كرواتيا	٧			٧	
كندا					
كينيا	١١	٦٥٠	١١	٦٧٢	
ماليزيا	٧		٤	١١	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١		٢	٣	١
ناميبيا	٣		١	٤	
النرويج	٥			٥	
النمسا	٢			٢	
نيبال	٥			٥	
نيجيريا	٧		٤	١١	
الهند	٧	١ ٥٢٣	١٩	١ ٥٤٩	
هولندا					
الولايات المتحدة الأمريكية	٦			٧	
اليونان	٣			٣	
المجموع	٢١٥	٣ ٧٦٢	١١١	٤ ٠٨٨	١٧